التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية في الفترة من ٢٠٠٠إلى٢٠٢١

The political representation of the Wafd Party in parliaments and local councils from 2000 to 2021

مني بدر أحمد

باحثة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

عبدالرحمن عبدالعال خليفة

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

الشيماء عبدالسلام ابراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

يُعد التمثيل السياسي للأحزاب السياسية في البرلمانات والمجالس المحلية مؤشراً على فاعلية الحزب، ومدى قدرته وكفاءته، ويمثل حزب الوفد أقدم الأحزاب السياسية المعارضة في الحياة الحزبية المصرية، لذلك تسعى الدراسة إلى توضيح وتحليل نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية، حيث اتسم التمثيل السياسي للأحزاب المعارضة بما فيها حزب الوفد في المجالس الشعبية في الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠١٠ بالضعف والهزل في مقابل التمثيل المتزايد للحزب الوطني، والمستقلين والذي كان يتطلب معه ضرورة المراجعة الذاتية للأحزاب والوقوف على الأوزان النسبية للمشكلات الهيكلية المتعلقة بالبناء الحزبي.

ولم تتزايد نسبة تمثيل حزب الوفد في مجلس النواب بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو ٢٠١٣ بنسبة كبيرة حيث تراوحت نسبة تمثيله ما بين ٤٪ إلى ٧٪ في مقابل تزايد نسبة تمثيل أحزاب حديثة النشأة، كما اتسمت نسبة تمثيل حزب الوفد في مجلس الشورى –سابقاً– والمجالس المحلية بالمحدودية الشديدة، مما يجعل من مراجعة الحزب سياساته، وتعديلها ضرورة ملحة ومدخلاً لعودة الوفد لسابق عهده في الشارع السياسي المصري.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية– التمثيل السياسي– النظام السياسي– البرلمان– المحليات.

Abstract

The political representation of political parties in parliaments and local councils is an indicator of the effectiveness of the party, and the extent of its ability and efficiency.

The Wafd Party represents the oldest opposition political party in Egyptian party life. Therefore, the study seeks to clarify and analyze the percentage of political representation of the Wafd Party in parliaments and local councils, where political representation was characterized The opposition parties, including the Wafd Party, in the popular assemblies in the period from 2000 to 2010 showed weakness and weakness in contrast to the increasing representation of the National Party and the independents, which required the necessity of self-review of the parties and determining the relative weights of the structural problems related to party building. The percentage of representation of the Wafd Party in the House of Representatives did not increase significantly after the revolutions of 25 January, 2011, and 30 June, 2013, as its percentage of representation ranged between 4% and 7%, in contrast to the increasing percentage of representation of newly established parties. The percentage of representation of the Wafd Party in the Consultative Council was also characterized previously. - The local councils are severely limited, which makes the party's review and amendment of its policies an urgent necessity and a gateway to the Wafd's return to its previous era in the Egyptian political street.

Keywords: Political parties - political representation - political system - parliament - localities

المقدمة:

تعبر نسبة تمثيل الحزب السياسي في البرلمان عن قوة الحزب وفاعليته، وعن مدى قدرة وكفاءة الحزب في القيام بوظائفه، ولما كانت الغاية الرئيسية للحزب السياسي هي التمثيل السياسي والوصول إلى السلطة، والمساهمة في صنع السياسات العامة في الدولة، تتضح أهمية الوقوف على نسبة تمثيل حزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية والتي تباينت من فترة إلى أخرى تبعاً لقوته وشعبيته في الشارع السياسي المصري، وقاعدته الجماهيرية، فضلاً عن طبيعة التغير في البيئة السياسية التي تؤثر بشكلٍ أو بآخر في نسبة تمثيل الحزب في البرلمان كون الحزب السياسي يعمل في بيئة سياسية يؤثر فيها ويتأثر بها. كما يعتمد نجاح أحزاب المعارضة في القيام بدورها على مدى قدرتها في الوصول إلى السلطة والمساهمة في صنعها، والتي نستطيع أن نستدل عليها من نسبة التمثيل السياسي للحزب، ولذلك تتناول الدراسة نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية، باعتباره من أهم أحزاب المعارضة في النظام السياسي المصري، كما تتطرق الدراسة إلى تفسير العوامل الداخلية والخارجية

التي أثرت بشكلٍ أو بآخر في نسبة تمثيل حزب الوفد وما إذا كانت هذه النسبة تزايدت أو نقُصت بتغير الظروف السياسية جراء ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو٢٠١٣.

أولاً – المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

تقوم الأحزاب السياسية بالعديد من الوظائف المهمة داخل النظام السياسي حيث إنها تعبر عن مصالح المواطنين وتساهم في عملية التنشئة السياسية والتجنيد السياسي، كما تقوم بإعداد وتأهيل الكوادر السياسية. وفي أدائها لهذه الوظائف تتفاوت كفاءة هذه الأحزاب من بلد إلى آخر وفقاً لطبيعة وبنية النظام السياسي القائم والقضايا الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تعبر نسبة التمثيل السياسي للحزب عن مدى فاعلية الحزب من عدمها في نجاحه في القيام بوظائفه وأداء المهام المنوطة به، ومن ثم فإن التساؤل الرئيسي للدراسة يتمثل في **ما نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية:

- ما هي نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في المجالس الشعبية في الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠٢١؟
- ما هي نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في مجلس الشيوخ (الشورى سابقاً) في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١؟
- ما هي نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في المجالس المحلية في الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠١١؟

ثانيًا– منهج الدراسة:

تستعين الدراسة بمنهجين لتوضيح التغير في التمثيل السياسي لحزب الوفد وهما اقتراب البناء الوظيفي، ومنهج تحليل النظم، حيث ينطلق اقتراب البناء الوظيفي لجابريال ألموند في صياغته لنظريته في التحليل السياسي من النموذج البنيوي الوظيفي لتالكوت بارسونز، والنموذج النسقي الذي صاغه دايفيد ايستون حيث وضع إطاراً لدراسة النظم السياسية وهو الإطار الوظيفي والذي يرتكز علي متغيرات أساسية وهي البنية والوظيفة والنظام، كما يعتبر جابريل ألموند رائد البنائية الوظيفية في علم السياسية حيث قام عام ١٩٥٦ بنشر أول عمل له تحت عنوان " النظم السياسية المقارنة" متأثراً بكتابات دافيد ايستون، وقد قام جابريل ألموند بتطوير كتابه عام ١٩٦٦ بالاشتراك مع "باول" تحت عنوان السياسة المقارنة والذي قام من خلاله بتقسيم وظائف النظام السياسي إلى ثلاث مستويات، وقد استخدمت الدراسة اقتراب البناء الوظيفي لتفسير التغيرات في نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات

والمجالس المحلية، وتوضيح تأثير العوامل الداخلية على كفاءة الحزب، كون التنظيم الداخلي يُعد عامل رئيسي في نجاح الحزب في أداء المهام المنوطة به[١].

كما تستخدم الدراسة أيضاً منهج تحليل النظم، الذي يدرس الظواهر السياسية من منطلق أن النظام السياسي كوحدة للتحليل يتكون من عدد من العناصر المرتبطة فيما بينها وظيفياً، وتتفاعل مع بعضها البعض في إطار من التأثير والاعتماد المتبادل، ويستند منهج تحليل النظم إلى مجموعة من المقولات وهي:

١- حدود النظام: وهي تعني أن أي نظام يبدأ من نقطة ما وينتهي عند نقطة أخرى، فالنظام لا يوجد في فراغ.

٢- بقاء النظام: حيث يحافظ على وجوده عبر الزمن، وكل نظام يواجه مطالب وتهديدات، عليه أن يستجيب لها بحيث يضمن استمرارية وجوده.

٣- التكيف: والذي يعني قدرة النظام على التأقلم مع المتغيرات في البيئة المحيطة.

٤- تحقيق الأهداف: وكيف يحقق النظام اهدافه.

وتستخدم الدراسة منهج تحليل النظم لدراسة وتحليل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر سلبًا أو إيجابًا على التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية [٢].

ثالثًا- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح التغير في نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية، وأثر تغير الظروف بفعل ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و٣٠ يونيو٢٠١٣ على تمثيله السياسي، لمحاولة إيجاد إطار نظري وتصور واقعي لأداء حزب الوفد لوظيفته، وتتمثل الأهداف التي تسعى اليها الدراسة فيما يلي:

- التعرف على نسبة تمثيل حزب الوفد في المجالس الشعبية في الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠٢١.
- التعرف على أثر التغير في الظروف السياسية بفعل ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو٢٠١٣ على التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية.
- التعرف على نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في مجلس الشيوخ – الشورى سابقًا- في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١.
- التعرف على نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في المجالس المحلية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى٢٠١١.

رابعًا- مفاهيم الدراسة:

تتناول الدراسة عدد من المفاهيم وهي: الحزب السياسي، والفاعلية، والبرنامج الانتخابي.

١ – الحزب السياسي:

تتنوع المفاهيم المستخدمة لتعريف الحزب السياسي كونه مثل معظم تعريفات العلوم الاجتماعية، حيث إنها علوم متغيرة تختلف باختلاف الإطار الفكري أو المدارس الفكرية التي ينبثق منها، وبناءً على ذلك يوجد صعوبة في تعريف الحزب السياسي تعريف جامع وشامل، ويرجع ذلك لاختلاف الآراء والخلفية الأيديولوجية للمفكرين والباحثين الذين تصدوا لتعريف هذا المفهوم، حيث : يعرف "جورج بيردو" الحزب السياسي علي أنه " كل تجمع بين الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار الأساسية ويعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها والسعي للوصول للسلطة أو على الأقل التأثير على السلطة الحاكمة"(٣)، كما **يعرف إدموند بيرك** الحزب السياسي على أنه:" هو مجموعة من الأفراد أتحددت بجهودها الذاتية لترقية المصلحة الوطنية على أساس مبدأ معين متفق عليه بين المجتمع"(٤).

ويعرف جيمس كولمان الحزب السياسي: بأنه " اتحادات وجماعات منظمة بصفة رسمية ولها هدف واضح ومعلن يتمثل في حصولها، أو احتفاظها بالقيادة أو الإدارة الشرعية أو السياسة الحكومية لدولة ذات سيادة حالية أو مرتقبة سواء حصلت علي هذه القيادة بمفردها أو بواسطة الائتلاف أو عن طريق المنافسة الانتخابية مع غيرها من الاتحادات أو الجمعيات المماثلة"(٥).

٢ – مفهوم الفاعلية:

تزخر الأدبيات بالعديد من التعريفات لمفهوم الفاعلية، حيث يعرفها بيتر دراكر"peter F.Druker" : على أنها فعل الأشياء الصحيحة، ومن ثم تقيس الفاعلية قدرة المنظمة على تحقيق الأهداف والغايات التي تم تحديدها مسبقاً، واقترح دراكر خمسة متطلبات يجب توافرها لتحقيق الفاعلية وهي: إدارة الوقت، التوجه بالنتائج، تحديد وترتيب الأولويات، صنع القرار، تعزيز البناء التنظيمي.

كما يعرفها كل من سانتيجو سيمباس، ورومان جاريسيا Santiago, Simpas, Ramon على أن الفاعلية هي مؤشر مهم من أجل قياس الأداء، ويمكن تعريفها بمدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها المرجوة فضلاً عن تحقيق رضا العملاء، ولكي تكون فعالاً يجب أن تقدم الخدمات في الوقت المناسب وأن تتوافر بالجودة المناسبة وبالكمية المطلوبة، ومن الناحية السلوكية يمكن النظر إلى الفاعلية باعتبارها الأداء الناجح للدور المحدد(٦).

٣- البرنامج الانتخابي للحزب:

يعرف البرنامج الانتخابي للحزب أنه البرنامج الذي يقوم بإعداده الحزب قبل كل انتخابات قومية، يوضح فيه برنامجه الداخلي في السياسات العامة وبرنامجه الخارجي في السياسة الخارجية، وتتنافس الأحزاب على كسب أكبر عدد ممكن من الناخبين وذلك عن طريق تقديم برنامج تفصيلي ومستقبلي يمكن متابعته وقياسه.

وبالفعل عندما يقوم الناخب بالتصويت للحزب فانه يأخذ بعين الاعتبار البرنامج الحزبي وما إذا كان هذا البرنامج يحقق مصالحه ويتوافق مع أهدافه ومعتقداته السياسية، ويأخذ أيضاً بعين الاعتبار قائمة الحزب من المرشحين، ويساهم في وضع البرنامج الحزبي القادة والأعضاء وأنصار الحزب من المفكرين المرموقين حتى يمكن للحزب تحقيق غايته بالحصول على أكبر قدر من الأصوات الانتخابية(٧).

خامسًا- تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة تتناول التباين في التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والجالس المحلية كما يلي:

-المحور الأول: التمثيل السياسي لحزب الوفد في المجالس الشعبية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١.

- المحو الثاني: التمثيل السياسي لحزب الوفد في مجلس الشيوخ (الشورى سابقاً) في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١.

- المحور الثالث: التمثيل السياسي لحزب الوفد في المجالس المحلية في الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠١١.

المحور الأول: التمثيل السياسي لحزب الوفد في المجالس الشعبية في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢١

يتناول المحور الأول التمثيل السياسي لحزب الوفد في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١ حيث اتسم تمثيل حزب الوفد فيها بالمحدودية الشديدة، لوجود الحزب الوطني الذي كان يحوز على أكبر نسبة للتمثيل السياسي في المجالس الشعبية، كما يتناول التغير في نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد جراء ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

جاءت انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ لتوضح حالة الوهن الذي أصاب دور الأحزاب السياسية في العملية الانتخابية، حيث إنها لم تقم بأي دور فعال في الحياة السياسية إجمالاً، ولم يسلم من هذا الضعف والوهن كل من الحزب الوطني والذي يحظى بالغالبية العظمى في مجلس الشعب وكافة أحزاب المعارضة، حيث عانى الأول من تداخله مع جهاز الدولة والذي اتسم بالبيروقراطية الشديدة ومحدودية التكوين، والخيال السياسي كما اختفت الكفاءة

عن قياداته ومرشحيه. وجدير بالذكر أن بعضاً من مرشحي الحزب الوطني انتقلوا من صفوف الحزب إلى منافسة الحزب كمستقلين، وذلك كون انتماءهم للحزب كان مرتهناً بتحقيق المصلحة المباشرة وافتقادهم لقواعد وتقاليد العمل الحزبي[٨] .

١- انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠:

أجريت الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠ في ظل ظاهرة جديدة لم تشهدها الانتخابات البرلمانية من قبل وهي ظاهرة الإشراف القضائي الكامل علي جميع اللجان الفرعية والعامة، كما أُجريت في ظل حالة من الحراك السياسي والمطالبة بالتغيير وإعادة تشكيل النخبة السياسية، وتمت على ثلاث مراحل في الفترة من ١٨ أكتوبر إلى ١٤ نوفمبر ٢٠٠٠، وجاءت هذه الانتخابات بعد حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في ٨ يوليو ٢٠٠٠ والذي ينص على الإشراف القضائي الكامل كسابقة حديثة من نوعها في تاريخ الانتخابات التشريعية، ونتيجة لما سبق ذكره شاع في المناخ السياسي العام حالة من التفاؤل لدى الناخبين ولدي مختلف القوى السياسية على السواء، ومنبع هذا التفاؤل هو تنفيذ حكم المحكمة الدستورية الخاص بالإشراف القضائي الكامل.

وقد جاءت الانتخابات البرلمانية لمجلس الشعب عام ٢٠٠٠ في ظل انتقال الرئاسة في حزب الوفد الجديد وذلك بوفاة مؤسسه "فؤاد سراج الدين" بتاريخ ١٩ أغسطس ٢٠٠٠، وقد جاءت انتخابات حزب الوفد في شهر سبتمبر ٢٠٠٠ لتمثل أول انتخابات على منصب "رئيس الحزب" يشهدها حزب معارض في مصر، على الرغم من أنها لم تكن نتاجا للتجديد الديمقراطي داخل الحزب وإنما بسبب وفاة زعيم الحزب، إلا أن ذلك قد جعل الكثير يستبشر بقدوم قيادة جديدة بما قد يعنيه ذلك بضخ دماء جديدة داخل قيادة الحزب وتحديث لخطابه السياسي، وجدير بالذكر أن انتخابات حزب الوفد كانت محط اهتمام وإعجاب المحللين السياسيين والمراقبين، وذلك كونها أُجريت بشكل نزيه وامتازت بالشفافية، على الرغم من كونها كانت أقرب عملياً إلى الاستفتاء على شخص الدكتور نعمان جمعة، لما كان يتمتع به من تأييد داخل حزب الوفد فقد حصل على ٥٠٠ صوت من أصل ٦٤٥ صوتًا في انتخابات الحزب، وجاء في المرتبة التالية له بفارق ليس بالقليل الدكتور فؤاد بدراوي أحد قيادات الحزب الكبار حيث حصل على ١٢٩صوتًا، وجاء في المرتبة الثالثة مدحت خفاجي بحصوله على ٨ أصوات وأخيراً عبد المحسن حمودة الذي حصل على صوتين فقط[٩].

نتائج انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠: –

أجريت الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠ في ظل نظام الانتخاب الفردي وهو النظام المتبع منذ عام١٩٩٠، ولكن تميزت هذه الانتخابات بكونها أُجريت تحت إشراف قضائي كامل والذي يعد من أهم المطالب التي نادت بها الأحزاب المعارضة من أجل ضمان حرية ونزاهة الانتخابات، وهو ما اعتبره البعض خطوة نحو الديمقراطية. وأُعلنت نتائج ٢٢١ دائرة ،وتم إلغاء دائرة الرمل بالإسكندرية بناءً على حكم قضائي، وحصل الحزب الوطني على ٣٨٨ مقعداً وذلك بنسبة ٨٧.٨٪، كما حصل حزب الوفد على ٧ مقاعد بنسبة ١.٥٨٪، وحصل حزب التجمع على ٦ مقاعد بنسبة ١.٣٥٪، وحزب الأحرار حصل على مقعد واحد بنسبة ٠.٢٣٪، والحزب الناصري حصل على ٣ مقاعد بنسبة ٠.٦٧٪، ووفقاً للنتائج فقد حصلت أحزاب المعارضة مجتمعة على ١٧ مقعدا في البرلمان بنسبة ٣.٨٣٪، كما يلاحظ حصول المستقلين على ٣٧ مقعداً بنسبة ٨.٣٧٪، وذلك بعد انضمام ٢١٦ نائباً من المستقلين إلى الحزب الوطني، ومن الجدير بالذكر هنا أن عدد المستقلين المنضمين للحزب الوطني يفوق عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب وهي ١٧٢ مقعدا[١٠].

<u>ويتضح من خلال النتائج</u> حصول حزب الوفد على ٧ مقاعد في مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ بما يتضح معه زيادة نسبة تمثيل حزب الوفد في مجلس الشعب بعد أن تقلصت عام ١٩٩٥ إلى خمسة مقاعد، ودلالة زيادة نسبة تمثيل حزب الوفد يمكن تفسيرها بالرجوع إلى عدة عوامل، منها عوامل داخلية تتعلق بالانتخابات الديمقراطية التي شهدها الحزب والتي تعُد أول انتخابات على منصب رئيس الحزب يشهدها حزب معارض، كما كانت تلك الانتخابات محط متابعة وإشادة من قبل المحللين والمراقبين، وهناك عوامل أخرى خارجية تتعلق ببيئة العمل الانتخابية والتي كان أبرزها الإشراف القضائي الكامل على العملية الانتخابية تنفيذا القرار الجمهوري رقم (١٧٦) لعام ٢٠٠٠م والذي استجابة لحكم المحكمة الدستورية العليا. وعلى الرغم من أن تمثيل الوفد في هذه الانتخابات قد زاد بفارق مقعدين عن نتائجه في انتخابات ١٩٩٥م، فإن هذه النتيجة تظل ضعيفة والذي يتناقض مع طموحات قيادة حزب الوفد في أعقاب فوزه في انتخابات رئاسة الحزب بالوصول بتمثيل الحزب في البرلمان إلى ١٠٠ مقعد الأمر الذي يبرز الفارق الكبير بين ما يتطلع إليه الحزب وبين الواقع الذي حصل عليه. وهذا مرده إلى أن حزب الوفد لم يحدث أي تغيير في سياساته واسلوب دعايته، كما لم يتقدم بعدد مرشحين كبير، وذلك على الرغم من أن حزب الوفد قدم عدد مرشحين يفوق عدد مرشحي أحزاب المعارضة مجتمعين فإن هذا العدد لم يُعبر عن الحزب في الحقيقة حيث انضم

غالبيتهم إلى قوائم الحزب سريعاً وفي وقت متأخر، بعد عدم قدرتهم على الترشح على قوائم الحزب الوطني، وبالتالي تُعد هذه الزيادة شكلية فقط، ولا تُعبر عن حزب الوفد وعن أفكاره ومبادئه(١١).

٢-انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥: -

اتسمت انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥ بكونها ثاني انتخابات برلمانية تخضع للإشراف القضائي الكامل، كما أنها تُعد أول انتخابات تتم مراقبتها من قبل منظمات المجتمع المدني، والأولى من نوعها التي تتم باستخدام الصناديق الشفافة، وجرت الانتخابات في ظل مناخ صحي نسبياً وجو من التفاؤل نتيجة الزخم الذي أعقب تعديل المادة (٧٦) من الدستور المصري والخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية حيث تم تغيير طريقة اختيار الرئيس من الاستفتاء إلى الانتخاب، وما صاحب هذا التعديل من إصدار مجموعة من القوانين المكملة له(١٢).

نتيجة انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥: -

يتضح من خلال نتيجة الانتخابات حصول الحزب الوطني الديمقراطي على أعلى عدد مقاعد في البرلمان حيث حصل على ٣١١ مقعدا بنسبة ٧١.٩٪، -حيث انضم عدد من المستقلين للحزب الوطني بعد فوزهم في الانتخابات البرلمانية- من إجمالي عدد المقاعد وهو ٤٣٢، وتلا الحزب الوطني المستقلين والبالغ عددهم ١٠٩ عضو بنسبة ٢٥.٢٪، ثم نواب أحزاب المعارضة حيث حصل حزب الوفد على٦ مقاعد بنسبة ١.٤٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠، والذي حصل فيه على ٧ مقاعد بنسبة ١.٥٨٪، وحصل كل من حزب التجمع على وحزب الغد وحزب الكرامة على مقعدين بنسبة ٠.٥٪(١٣).

<u>ويتضح من خلال النتائج</u> انخفاض عدد مقاعد حزب الوفد بفارق مقعد عن انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠م، وترجع دلالة هذا الانخفاض إلى الخلافات والانشقاقات التي شهدها حزب الوفد، والتي أدت إلى تراجع كبير في الصورة الايجابية لحزب الوفد بعد الانتخابات الديمقراطية التي شهدها على منصب رئيس الحزب، حيث اتخذ نعمان جمعة العديد من القرارات التي أثارت خلافات داخلية كبيرة، ووصفها البعض بالقرارات الفردية، مما تسبب في انقسام داخلي بين جبهتين، الأولى جبهة محمود أباظة ومنير فخري عبد النور وسميت هذه الجبهة بالإصلاحيين، والثانية جبهة نعمان جمعه ومؤيديه، مما تسبب في تراجع للوجود السياسي للحزب، وعلى مستوى بيئة العمل الانتخابية فقد اتسمت ببعض الصفات، حيث أُجريت الانتخابات تحت الاشراف القضائي الكامل، وبمتابعة من منظمات المجتمع المدني لأول مرة، وفي ظل بعض التعديلات الدستورية التي تضمنت تعديل خاص بطريقة اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخابات بدلاً من الاستفتاء، وتعديل خاص بمباشرة الحقوق السياسية، والذي استحدث بموجبه القانون

اللجنة العليا للانتخابات، كما تضمن تعديل قانون الأحزاب السياسية ٤٠ لسنة ١٩٧٠م وكان التعديل في مجمله يحمل بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، وبناءً على ما سبق فقد طرحت نتائج الانتخابات البرلمانية أهمية المراجعة الذاتية للأحزاب السياسية كافة ومن ضمنها حزب الوفد بسبب العدد الكبير الذي حصل عليه المستقلون في الانتخابات، ومحاولة الوقوف على الأوزان النسبية للمشكلات الهيكلية المتعلقة بالبناء الحزبي، وضعف الأداء، والخلافات الداخلية، وعلاقة ذلك بالبيئة السياسية والنظام الحزبي(١٤).

٣- انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠: -

جاءت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ في ظل أجواء مضطربة ومناخ عام اتسم بالاحتقان وذلك كونها جاءت بعد التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧ حيث طالب الرئيس الأسبق حسني مبارك في ديسمبر ٢٠٠٦ بتعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور المصري، والتي كان أبرزها تعديل المادة ٧٦ من الدستور وذلك للمرة الثانية وقد عُدلت المادة ٧٦ للمرة الأولى عام ٢٠٠٥، وقد رفضت الأحزاب السياسية المعارضة التعديلات التي اقترحها الرئيس كما دعت الناخبين إلى رفضها، وصرح أيضاً رئيس حزب الوفد آنذاك محمود أباظة في مؤتمر صحفي معبر عن أحزاب المعارضة رفضهم للتعديلات وخاصة المادة ٨٨ والتي تعبر بصيغتها الجديدة بعد التعديل عن إلغاء الإشراف القضائي على عملية الاقتراع، كما رفضت المعارضة المصرية التعديل على المادة(١٧٩)(١٥).

وشكل حزب الوفد إلى جانب أحزاب التجمع والجبهة والناصري ائتلاف أحزاب المعارضة والذي أصدر عددا من المطالب تُعبر عن رغبتهم في إجراء الانتخابات بنظام القائمة الحزبية النسبية المنقوصة غير المشروطة، كما طالبوا بإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من عناصر محددة بغاية ضمان نزاهتها وحياديتها والتوسيع في اختصاصاتها بحيث تشمل كافة إجراءات الانتخابات وطالبوا بأن تكون مدة تشكيلها ٦ سنوات، كما طالبوا بإلغاء الجداول الانتخابية المعمول بها وأعداد جداول انتخابية جديدة تقوم على بيانات الرقم القومي لتجنب أي تداخل في الجداول وفرز أصوات الناخبين والصناديق في مقر المجمع الانتخابي، إلى جانب تعيين عضو أو أكثر من الهيئات القضائية في مقر كل مجمع انتخابي للإشراف المباشر على العملية الانتخابية وتتولى كذلك اللجنة العليا للانتخابات الضمانات لكي يتم إنجاز عملية منح التوكيلات لمندوبي المرشحين، ورفع العقبات أمام اختيار مندوبي المرشحين في لجان الاقتراع، وأيضاً تخصيص عدد من قوات الشرطة للعمل تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات، وأخيراً إيقاف العمل بقانون الطوارئ خلال الانتخابات(١٦).

وأُجريت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ على جولتين الجولة الأولى في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠ والجولة الثانية في ٥ ديسمبر ٢٠١٠ وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الوطني الديمقراطي بأغلبية عظمى في البرلمان حيث حصل على ٤٢٠ مقعداً في مجلس الشعب، وجاء في المرتبة التالية له المستقلون والذين حصلوا على ٦٩ مقعدا، ثم أحزاب المعارضة حيث حصل حزب الوفد الجديد على٦ مقاعد، وحصل التجمع على ٥ مقاعد، وحصل كل من حزب الجيل، والعدالة الاجتماعية والسلام الديمقراطي، والغد على مقعد واحد لكل منهما(١٧).

ويتضح من خلال النتائج زيادة عدد المقاعد التي حصل عليها حزب الوفد عن المقاعد التي حصل عليها في مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، ودلالة هذه الزيادة يمكن تفسيرها بالصورة الايجابية التي نتجت عن الانتخابات الداخلية الحرة والنزيهة التي أجريت على منصب رئيس الحزب، حيث شهد حزب الوفد خلال عام ٢٠١٠ انتخابات رئاسة الحزب والتي اتسمت بالديمقراطية والنزاهة والشفافية وكانت محط اهتمام ومراقبة من قبل بعض منظمات المجتمع المدني ومن قبل وسائل الإعلام، والتي أسفرت عن فوزر السيد البدوي حيث حصل على ٨٣٩ صوتاً في مقابل الرئيس السابق للحزب آنذاك محمود أباظة الذي حصل على ٦٣٠ صوتا، وقد ساهمت هذه الانتخابات في خلق جو من التفاؤل والديمقراطية بما يشير إلى إمكانية حدوث انتخابات ديمقراطية داخل الأحزاب المصرية في إشارة واضحة لإمكانية تداول السلطة داخل الأحزاب، ومحاولة الحزب رأب الصدع الداخلي والتغلب على الصراعات الداخلية التي عانى منها الحزب طوال الفترة السابقة على الانتخابات، وقد عمل رئيس الحزب الجديد على التحسين من صورة الحزب وبدأ بالتحرك وتشكيل جبهة المعارضة والتي تكونت من أحزاب المعارضة الرئيسية الأربعة وطرحت الأحزاب وثيقة الاصلاح الدستوري، كما طالبوا بعدد من الضمانات لنزاهة الانتخابات، كما عدل الحزب من طريقة اختيار مرشحيه في الانتخابات لتفرز مرشحين على قدر كبير من الكفاءة، وصرح السيد البدوي عن البدء في تشكيل حكومة ظل وفدية، ولكن بعد المرحلة الأولى وإعلان النتائج قرر حزب الوفد الانسحاب من الانتخابات في المرحلة الثانية، واتهم الحزب الوطني بالتزوير ورفض المشاركة، واعتبر حزب الوفد جميع من نجحوا مستقلين عن الحزب لأنه انسحب من الانتخابات(١٨). وهنا نخلص من تحليل التمثيل السياسي لحزب الوفد في مجلس الشعب خلال الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠١٠ أنه اتسم بالضعف والمحدودية في مقابل تزايد نسبة تمثيل كل من الحزب الوطني والمستقلين، حيث كانوا الأغلبية العظمى في مجلس الشعب خلال تلك الفترة، ولم يُمثَل حزب الوفد بنسبة كبيرة أو مؤثرة في مجلس الشعب، ودلالة الضعف في تمثيل حزب الوفد يعود إلى عدد من العوامل، ومنها الخلافات والصراعات الداخلية التي أثرت بشكلٍ أو بآخر على صورة الحزب الايجابية داخل الشارع السياسي، وأيضاً بيئة العمل الانتخابية

ووجود الحزب الوطني برئاسة رئيس الجمهورية ربما يكون قد تسبب في حالة من عدم التناسب في التنافس بين الحزب الوطني وأحزاب المعارضة.

ومن المعلوم أن نتائج انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ قد تسببت في زيادة حالة الاحتقان في الشارع المصري، ومثّلت عاملاً مهما من عوامل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م وذلك إلى جانب العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١: –

لم يستمر مجلس الشعب المنتخب عام ٢٠١٠ كثيراً، حيث كانت ظروف انتخابه مثاراً للجدل والسجال ومحط للاتهامات بعدم النزاهة، ثم جاءت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ والتي أسقطت النظام السياسي الحاكم وتم حل مجلسي الشعب والشورى كنتيجة مباشرة للثورة وتنحي الرئيس حسني مبارك عن منصبه، ومن ثم دخلت مصر في مرحلة انتقالية تضمنت مجموعة من القرارات الهامة لإعادة النظام والاستقرار للدولة المصرية، وكان أهمها إجراء انتخابات مجلس الشعب المصري عام ٢٠١١–٢٠١٢ كأول انتخابات تشريعية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، واكتسبت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ أهمية بالغة حيث أحيطت بآمال كبيرة لتجاوز مشكلات الانتخابات السابقة، وتحقيق مطالب الثورة عن طريق إجراء انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب المصري، وأجريت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ على ثلاث مراحل بدأت في ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ وانتهت في ١١يناير ٢٠١٢[١٩].

وجاءت نتائج الانتخابات بحصول التحالف الديمقراطي العربي على ٢٣٥ مقعدا بنسبة ٤٧.٢٪، وحصل حزب الحرية والعدالة على ٢٢٤ مقعداً بنسبة ٤٥٪، وحصل تحالف النور السلفي على ١٢٣ مقعدا بنسبة ٢٤.٧٪، وحزب النور حصل على ١٠٧ مقاعد بنسبة ٢١.٥٪، وحزب الوفد حصل على ٣٨ مقعدا بنسبة ٧.٦٪، وحصل حزب الكتلة المصرية على ٣٤ مقعدا بنسبة ٦.٨٥، والمصري الديمقراطي الاجتماعي ١٦ مقعدا بنسبة ٣.٢٪، والكرامة ٦ مقاعد بنسبة ١.٢٪، والوسط ١٠ مقاعد بنسبة ٢٪، والإصلاح والتنمية ٩ مقاعد بنسبة ١.٨٪، وحصل كل من غد الثورة والحضارة والاتحاد على مقعدين بنسبة ٠.٤٪ وحصل كل من السلام الاجتماعي والاتحاد المصري والعدل والمحافظين على مقعد واحد بنسبة ٠.٢٪ وحصل حزب التجمع على ٣ مقاعد بنسبة ٠.٦٪، وحصل المصريون الأحرار على ١٥ مقعدا بنسبة ٣٪، وحصل حزب الثورة مستمرة على ٧ مقاعد بنسبة ١.٤٪، وحزب مصر القومي حصل على ٥ مقاعد بنسبة ١٪، وحصل كل من الحرية والمواطن المصري على ٤ مقاعد بنسبة ٠.٨٪، وحصل المستقلون على ٢٣ مقعدا بنسبة ٤.٦٪[٢٠].

وفي يونيو ٢٠١٢ أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكمها بعدم دستورية النصوص التي أجريت عليها انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١، ونتيجة لذلك يكون تكوين المجلس بأكمله باطلاً ويترتب على ذلك زواله بقوة القانون، ولكن لا يترتب على هذا الحكم إسقاط القوانين التي أقرها المجلس على أن يدخل حكم المحكمة الدستورية العليا حيز التنفيذ بعد يومين من إعلانه وأصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يونيو ٢٠١٢، قرار بحل مجلس الشعب ونقل سلطة التشريع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولكن بعد فوز مرشح حزب الحرية والعدالة الدكتور محمد مرسي برئاسة الجمهورية أصدر قراراً في ٨ يوليو ٢٠١٢ بدعوة مجلس الشعب المنحل للانعقاد وتكون أولى مهامه مناقشة الطريقة التي يمكن من خلالها تطبيق حكم المحكمة الدستورية العليا، ولكن نتيجة دعوات عاجلة من عدد من القانونين والسياسيين قامت المحكمة الدستورية العليا بإلغاء قرار رئيس الجمهورية وبذلك تم حل مجلس الشعب المنتخب عام ٢٠١١-٢٠١٢ إلى حين انتخاب مجلس آخر[٢١].

ويتضح من خلال النتائج وبناءً على هذه النسبة تمثيل حزب الوفد في أول مجلس شعب منتخب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حيث حصل على ٣٨ مقعدا مقارنة بستة مقاعد فقط في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠ الذي حصل فيه على ٦ مقاعد ومع ذلك فإن هذه الزيادة هي نسبة محدودة مقارنة بالنسبة التي كان من المفترض أن يحققها حزب معارض بعراقة حزب الوفد، وفي مقابل أحزاب أخرى حديثة النشأة. خاصةً بعد غياب الحزب الوطني الديمقراطي والذي كان يحصل على غالبية مقاعد البرلمان. وهذا يدل على أن استمرار المشكلات التي كان يعاني منها حزب الوفد، ولم يستطع التغلب عليها برغم تغير ظروف البيئة السياسية، من قبيل ضعف القاعدة الجماهيرية للحزب، وتراجع تمثيله، واستغلال الأحزاب الأخرى وبخاصة أحزاب تيار الاسلام السياسي للبيئة السياسية الجديدة وتغلغلها في الشارع المصري، مما جعلها تحصل على عدد كبير من المقاعد في هذه الانتخابات.

وجاءت ثورة ٣٠ يونيو لتمثل انتصاراً جديدا للدولة المصرية ولشعبها في تحقيق إرادتها، ولتكون بمثابة الدليل على صمود المصريين في وجه أي قوة تحاول تدمير الدولة المصرية أو استيلاء أي تيار بعينه على السلطة وانفراده بها، وتأكيداً على الإرادة الحرة للمواطنين، وكان لتنفيذ خارطة الطريق أهمية كبيرة لاستقرار الأوضاع السياسية والأمنية في الدولة مرة أخرى والتي كانت آخر استحقاقاتها هي الانتخابات التشريعية والتي سيتم توضيحها كما يلي:

٤- انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥: -

تُعد انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ هي الاستحقاق الثالث من خارطة الطريق التي تم الإعلان عنها في بيان ٣ يوليو ٢٠١٣ حيث تم عزل الرئيس محمد مرسي كونه لم يحقق ما جاءت به ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من مطالب،

كما أنه لم يستطع السيطرة على حالة الاضطراب التي بدأت تتزايد إلى أن وصلت إلى نزول جموع المواطنين في مختلف المحافظات وهو ما دفع بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى اتخاذ قرار عزل الرئيس محمد مرسي، وتبني خارطة الطريق التي تهدف لتصحيح المسار[٢٢].

أجريت انتخابات مجلس النواب ٢٠١٥ تحت إشراف اللجنة العليا للانتخاب، وأجريت لأول مرة بنظام القوائم المغلقة المطلقة بنسبة ٢٠٪، والنسبة المتبقية بالنظام الفردي سواءً للمنتمين للأحزاب أو المستقلين وتمت على مرحلتين الأولى في ١٩/١٨أكتوبر ٢٠١٥، والمرحلة الثانية في ٢٧/٢٦ أكتوبر ٢٠١٥، وأجريت في إطار حر يسمح بتمثيل مختلف القوى والتيارات السياسية، حيث أعد كل تحالف وحزب قوائمه الانتخابية التي تمثله، وتقدم تحالف "في حب مصر" بأربع قوائم تغطي كافة قطاعات جمهورية مصر وقائمة "نداء مصر" تقدمت بمرشحين لتغطي قطاعين فقط[٢٣].

وجاءت نتائج الانتخابات بحصول المستقلين على نسبة كبيرة من المقاعد حيث حصلوا على ٣٢٥ مقعدا بنسبة ٥٧.٢٢٪، وحصل حزب المصرين الأحرار على ٦٥ مقعداً بنسبة ١١.٤٤٪، وحزب مستقبل وطن حصل على ٥٣ مقعدا بنسبة ٩.٣٣٪، وحصل حزب الوفد الجديد على ٣٣ مقعدا بنسبة ٦.١٦٪، وحماة وطن حصل على ١٨ مقعدا بنسبة ٣.١٧٪ والشعب الجمهوري ١٣ مقعدا بنسبة ٢.٢٩٪ والمؤتمر ١٢ مقعدا بنسبة ٢.١١٪ وحزب النور ١١ مقعدا بنسبة ١.٤٩٪ والمحافظين ٦ مقاعد بنسبة ١.٠٦٪ والسلام الديمقراطي ٥ مقاعد بنسبة ٠.٨٨٪ وحصل كل من حزب الحركة الوطنية المصرية والمصري الديمقراطي الاجتماعي ومصر الحديثة على ٤ مقاعد بنسبة ٠.٧٪ وحصل كل من الإصلاح والتنمية والحرية ومصر بلدي على ٣ مقاعد بنسبة ٠.٥٣٪ وحصل كل من حزب التجمع والحزب الديمقراطي الناصري والصرح المصري الحر وحراس الثورة على مقعد واحد بنسبة ٠.١٨٪[٢٤].

ويتضح من خلال النتائج انخفاض في نسبة تمثيل حزب الوفد ودلالة هذا الانخفاض تعود إلى الخلافات الداخلية التي عادت للظهور من جديد داخل حزب الوفد. وعلى الرغم من أنها لم تصل في حدتها إلى الصراعات التي شهدها الحزب عام ٢٠٠٥. فإنها أثرت على صورة الحزب وتواجده داخل المجتمع. حيث وجه بعض أعضاء الحزب دعوات لسحب الثقة من رئيس حزب الوفد الأسبق السيد البدوي، وأسس عدد من أعضاء الهيئة العليا وقيادات في الوفد تيار سمي بتيار إصلاح الوفد. وجدير بالذكر أن الخلافات بدأت في التراجع واتخذ رئيس الحزب إلى جانب معارضيه قرارات لإنهائها بعد الاجتماع مع الرئيس السيسي، والذي تدخل لإنهاء الأزمة داخل الحزب ووجه دعوة إلى جميع الأطراف بمحاولة حل الخلافات الداخلية دعماً من سيادته للبناء الحزبي والعملية الديمقراطية.

٥- انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٢٠: -

أجريت انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ تحت إشراف الهيئة الوطنية للانتخابات بعد أن أقر قانونها برلمان ٢٠١٥، وقد سبق أن مارست مهامها من قبل في انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٨، والاستفتاء على التعديلات الدستورية عام ٢٠١٩ التي أعادت مجلس الشيوخ- الذي كان يعرف بمجلس الشورى- والذي يختص بدراسة واقتراح ما يراه مناسباً لتدعيم الديمقراطية والحقوق والحريات العامة والسلام الاجتماعي، كما تعد هذه الانتخابات الثانية من نوعها التي يتم إجراؤها بعد ثورة ٣٠ يونيو.

وجاءت انتخابات مجلس النواب على مرحلتين المرحلة الأولى في يومي ٢٤،٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠ والمرحلة الثانية في يومي ٧،٨ نوفمبر ٢٠٢٠ ويُشَكل مجلس النواب ٢٠٢٠ من ٥٦٨ عضواً ينتخبون عن طريق الاقتراع السري المباشر ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يتجاوز ٥٪ من أعضاء المجلس كما تم تخصيص ما لا يقل عن ٢٥٪ من إجمالي المقاعد للمرأة، وينتخب ٢٨٤ عضواً بنظام القوائم المغلقة المطلقة و٢٨٤ عضواً بالنظام الفردي[٢٥].

نتائج انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠:

يعد برلمان ٢٠٢٠ أكثر البرلمانات بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تنوعاً وثراءً وتمثيلاً لأطياف متنوعة، وقطاعات مختلفة في المجتمع، لا سيما المرأة والشباب والأقباط، وجاءت النتائج بحصول حزب مستقبل وطن على ٣١٦ مقعدا بنسبة ٥٦٪، ويليه المستقلون ٩٢ مقعدا بنسبة ١٦٪، والشعب الجمهوري ٥٠ مقعدا بنسبة ٩٪، وحزب الوفد٢٦ مقعدا بنسبة ٤.٤٪، وحماة وطن ٢٣ مقعدا بنسبة ٤٪، وحزب مصر الحديثة ١٣ مقعدا بنسبة ٢.٢٪، وحزب الإصلاح والتنمية ٩ مقاعد بنسبة ١.٨٪، وحزب المؤتمر ٨ مقاعد بنسبة ١.٤٪، وحصل كل من المصري الديمقراطي الاجتماعي وحزب الحرية وحزب النور على ٧ مقاعد بنسبة ١.٢٪، وحصل حزب التجمع على ٦ مقاعد ١٪ وحصل كل من حزب إرادة جيل وحزب العدل على مقعدين بنسبة ٠.٣٥٪[٢٦].

ومما سبق يتضح أن تمثيل حزب الوفد فيما بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و ٣٠ يونيو٢٠١٣ جاء غير متناسب مع مكانة الحزب، حيث إن تغير البيئة السياسية وغياب الحزب الوطني لم يؤثر بنسبة كبيرة في تمثيل حزب الوفد، كما يتضح تنامي ظاهرة المستقلين بنسبة تتجاوز نسبة تمثيل أحزاب سياسية كثيرة ومن ضمنها حزب الوفد، مما يبرز الخلل الذي أصاب الأحزاب السياسية في مصر، وضرورة مراجعة الأحزاب لسياساتها، وفي متابعة تمثيل حزب الوفد فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتى انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٠ يتضح أن نسبة تمثيله تراوحت بين ٤٪

إلى ٧٪ وهي نسبة تعبر عن حقيقة وجود الحزب في الشارع المصري حيث إن تغير البيئة السياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعد ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ لم يُحدث طفرة كما كان من المتوقع في نسبة تمثيله. وعلى المستوى الداخلي يتضح تغير قيادة الحزب أكثر من مرة، كما اتسم معدل دوران النخبة داخل الهيئة العليا للحزب وداخل الهيئة البرلمانية بالارتفاع، وبالتالي يتضح هنا أن التراجع التمثيلي لحزب الوفد قد يكون السبب فيه ضعف العدد الذي يقوم الحزب بترشيحه خلال الانتخابات، وعدم تغطيته كافة الدوائر الانتخابية، كما يتضح أيضا ضعف اهتمام الحزب بالمستوى القاعدي على مستوى المراكز. ويُعد التنظيم الجديد والدقيق للحزب السياسي للمستوى القاعدي له، واختيار كفاءات تستطيع أن تقوم بنشر أفكار الحزب وآراءه، وتستطيع جذب المواطنين، من أهم عوامل انتشار الحزب وزيادة شعبيته، ومن ثم زيادة تمثيله في البرلمانات، والمجالس المحلية، لذلك قد يكون زيادة عدد المقار للحزب خاصة في المراكز والقرى، والاهتمام من جانب الحزب بطريقة اختيار رؤساء المقار بحيث يكون اختيارهم عن طريق قواعد واضحة تعمل على إفراز كفاءات تستطيع العمل على تدعيم الحزب والعمل على نشر ثقافة الحزب وأفكاره، مدخلاً لزيادة وجود الحزب الفعلي في الشارع السياسي وبين المواطنين، ويجعله ذا أثر أكبر بما قد يساهم في عودة حزب الوفد لرونقه، وجدير بالذكر أن حزب الوفد يُعد الحزب الأكثر تمثيلاً من بين أحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير ويدل بقائه وحفاظه على وجودة على أصالة الحزب وثبات موقفة وأفكاره، مما قد يجعل من تعديل الحزب لسياساته مدخلاً لعودة الوفد في الشارع السياسي المصري.

المحور الثاني تمثيل حزب الوفد في مجلس الشيوخ (الشورى سابقاً) في الفترة من ٢٠٠٠إلى ٢٠٢٠: –

يتناول المحور الثاني للدراسة التمثيل السياسي لحزب الوفد في مجلس الشورى في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١، فضلاً عن توضيح نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في مجلس الشيوخ بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

١- انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عام ٢٠٠١:

تعد انتخابات ٢٠٠١ لمجلس الشورى هي أول انتخابات بعد التعديلات الدستورية التي أقرت الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وبذلك تعد انتخابات مجلس الشورى ٢٠٠١ هي أول انتخابات تخضع لإشراف قضائي كامل على اللجان العامة والفرعية، وبدأت الانتخابات في ١٦ مايو ٢٠٠١ وامتدت لثلاث مراحل تنافس فيها ٩٥٣ مرشحا، وجاءت نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الوطني بأغلبية المقاعد حيث حصل على ٧٤ مقعدا من أصل ٨٨ مقعدا جرت عليها الانتخابات، وحصل المستقلون على ١٤ مقعدا، في حين لم تحصل أحزاب المعارضة

على أية مقاعد ويلاحظ هنا أن حزب الوفد لم ينجح في الحصول على أي مقعد في انتخابات التجديد النصفي عام ٢٠٠١ لمجلس الشورى[٢٧].

٢- انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ٢٠٠٤:

أجريت انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الشورى عام ٢٠٠٤ على ثلاث مراحل في الفترة من ٢٣ مايو حتى ١٩ يونيو ٢٠٠٤، وأجريت هذه الانتخابات لاختيار ٨٢ عضواً وذلك بعد فوز ستة أعضاء بالتزكية، وكانت السمة الغالبة على الانتخابات هي الإقبال الضعيف على الانتخابات، والتي تراوحت نسبته ما بين ٧٪ إلى ١٠٪ وجاءت النتائج بغالبية عظمى للحزب الوطني الديمقراطي حيث حصل على ٧٠ مقعدا بنسبة ٨٥٪، وحصل المستقلون على ١٧ مقعدا بنسبة ٢٠.٧٪، وحصل حزب التجمع على مقعد واحد، ولم تحصل أحزاب المعارضة الباقية من بينها حزب الوفد على أية مقاعد، وأرجعت أحزاب المعارضة ومن ضمنها حزب الوفد هذه الخسارة ومشاركتها الرمزية في الانتخابات في بعض الدوائر، وعدم ترشحها في الدوائر الأخرى إلى عدم توافر الموارد المالية الكافية في ظل اتساع الدوائر الانتخابية والحاجة للإنفاق على الدعاية، وعدم كفاية الإشراف القضائي ،وضعف الدور الذي يقوم به مجلس الشورى في النواحي التشريعية، إلى جانب اعتراضهم على إجراء الانتخابات وفقاً النظام الفردي[٢٨].

٣- انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى ٢٠٠٧:

عقدت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عام ٢٠٠٧ في الفترة من ١١ يونيو إلى ١٨ يونيو واتسمت بضعف الإقبال على التصويت حيث تراوحت نسبته ما بين ٣٪ إلى ٥٪، وذلك نتيجة عدم اهتمام الغالبية بمتابعة الانتخابات نتيجة للظروف المعيشية التي تشعر بها الهيئة الناخبة، وأسفرت النتائج عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي ب٨٤ مقعدا منها ١٢ مقعدا حصل عليها بالتزكية، وحصل المستقلون على ٣ مقاعد، وحصل حزب التجمع على مقعد واحد، في حين قاطع حزب الوفد والحزب الناصري الانتخابات اعتراضاً على التعديلات الدستورية، وتشكيكاً في نزاهة الانتخابات[٢٩].

٤- انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عام ٢٠١٠: -

عقدت انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى في٢٧ أبريل ٢٠١٠ على ٨٨ مقعدا وتنافس في هذه الانتخابات ٤٥٢ مرشحا منهم١١٥ مرشحا قام بترشيحه الحزب الوطني الديمقراطي، ورشح حزب الوفد في هذه الانتخابات ١٠ مرشحين، ولكن لم ينجح منهم أحد وجاءت النتائج بفوز ٨٠ مرشحا للحزب الوطني، والمستقلون

حصلوا على ٤ مقاعد وحصل كل من حزب الغد والحزب الناصري وحزب التجمع وحزب الجيل الديمقراطي على مقعد واحد فقط، وقد أجريت هذه الانتخابات في ظل غياب ظاهرة الإشراف القضائي الكامل [٣٠]. وهكذا يتضح أن نسبة تمثيل حزب الوفد في مجلس الشورى خلال الفترة ٢٠٠٠إلى ٢٠١٠ اتسمت بالمحدودية الشديدة، ويعود ضعف تمثيل حزب الوفد في مجلس الشورى إلى ضعف الاهتمام من قبل حزب الوفد في ترشيح عدد كبير من المرشحين، فضلاً عن مقاطعة الحزب الانتخابات في بعض الأحيان والذي يعود إلى ضعف الدور التشريعي لمجلس الشرى مما جعل اهتمام حزب الوفد بالتمثيل السياسي داخله ضعيف، حيث كان يحصل الحزب الوطني على الأغلبية العظمي ولم تستطيع أحزاب المعارضة ترشيح عدد كبير يتناسب مع العدد الذي يقوم الحزب الوطني بترشيحه نتيجة لاتساع الدوائر الانتخابية وضعف الموارد المادية للأحزاب، فضلاً عن ضعف الاهتمام العام سواء من حيث المرشحين أو الناخبين بانتخابات مجلس الشورى.

٥- انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠١١-٢٠١٢:

بعد قيام ثورة ٢٥ يناير أصدر المجلس العسكري قراراً بحل مجلسي الشعب والشورى، ودخلت مصر في مرحلة انتقالية لحين انتخاب مجلس شعب وشورى جديدين وإجراء انتخابات رئاسية جديدة، وفي الفترة الانتقالية أخذت السلطة التشريعية في مصر بنظام المجلسين بموجب الإعلان الدستوري الصادر في مارس ٢٠١١ استمراراً لنظام الحكم فترة الرئيس حسني مبارك، ومن الجدير بالذكر أنه قبل انعقاد الانتخابات ثار الكثير من الجدل حول أهمية مجلس الشورى، ولكن لم يؤدِ ذلك الجدل إلى إلغائه، وأجريت الانتخابات في ظل الإشراف القضائي الكامل، وبتطبيق نظام التصويت بالرقم القومي وتصويت المصريين بالخارج وتم الإبقاء على نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين، وأجريت الانتخابات في ظل مراقبة منظمات المجتمع المدني وجاءت النتائج بحصول حزب الحرية والعدالة على١٠٥ مقاعد بنسبة ٥٨.٣٪، وحصل حزب النور على ٤٥ مقعدا بنسبة ٢٥٪، وحصل حزب الوفد على ١٤ مقعدا بنسبة ٧.٨٪، وحصل حزب الكتلة المصرية على ٨ مقاعد بنسبة ٤.٤٪، وحصل حزب الحرية ٣ مقاعد بنسبة١.٧٪، وحصل حزب السلام الديمقراطي على مقعد واحد بنسبة٠.٦٪، وحصل المستقلون على٤ مقاعد بنسبة٢.٢٪[٣١].

ويتضح استمرار ضعف تمثيل حزب الوفد داخل مجلس الشورى في ظل التغير في الظروف السياسية، وغياب الحزب الوطني، حيث يعود سبب الضعف في تمثيل الحزب إلى ضعف عدد المرشحين من قبل حزب الوفد،

وضعف الاهتمام من قبل حزب الوفد بمحاولة الحصول على تمثيل أكبر داخل مجلس الشورى عن طريق ترشيح عدد كبير من المرشحين والعمل على توفير الدعاية المناسبة لهم.

٦- انتخابات مجلس الشيوخ ٢٠٢٠:

بعد ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ وبعد تصريح المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل مجلسي الشعب والشورى والإعلان عن خارطة الطريق من أجل إعادة الأمن والاستقرار للدولة المصرية، وإقرار الدستور عام ٢٠١٤ تم إلغاء مجلس الشورى وذلك لتخفيف الأعباء على الدولة المصرية، ولضعف أهمية الدور التشريعي الذي يقوم به في النظام السياسي المصري، ولكن وفقاً للتعديلات الدستورية في أبريل ٢٠١٩ أعيد العمل بنظام المجلسين وتم تغير اسم مجلس الشورى إلى اسم مجلس الشيوخ وفقاً للقرار رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠[٣٢].

وعقدت انتخابات مجلس الشيوخ في ١١،١٢ أغسطس ٢٠٢٠ لانتخاب ١٠٠ مقعد بالنظام الفردي و١٠٠ مقعد بنظام القوائم المغلقة المطلقة، ويتكون مجلس الشيوخ من ٣٠٠ عضو ينتخب ثلثي أعضائه ويعين رئيس الجمهورية الثلث الباقي، وخاض حزب الوفد الانتخابات في ظل تحالف القائمة الوطنية التي حصلت على ما يناهز ١٠٠ مقعد من الجولة الأولى وجاءت النتائج بحصول حزب مستقبل وطن على ٨٨ مقعدا من المقاعد الفردية، وحصل على ٦٥ مقعدا عن طريق القائمة الوطنية، وبذلك يصبح إجمالي المقاعد التي حصل عليها حزب مستقبل وطن ١٥٣ مقعدا، وحصل حزب الشعب الجمهوري على ٦ مقاعد بالنظام الفردي و١١ مقعدا في القائمة الوطنية وبذلك حصل على إجمالي ١٧ مقعدا، وحصل حزب الوفد على ٦ مقاعد ،وحزب حماة وطن على ٤ مقاعد، وحزب التجمع حصل على ٣ مقاعد، وحزب مصر الحديثة حصل على ٣ مقاعد، وحصل كل من حزب الحركة الوطنية وحزب المؤتمر وحزب المصري الديمقراطي على مقعدين، وحصل كل من حزب الحرية المصري والإصلاح والتنمية على مقعد واحد[٣٣].

ومما سبق يتضح أن التمثيل السياسي لحزب الوفد في مجلس الشورى السابق كان ضعيفا جداً إلى الحد الذي لم يمثل به حزب الوفد بأي مقاعد لأكثر من دورة انعقاد للمجلس، وجاء عزوف حزب الوفد وضعف اهتمامه بمجلس الشورى من اعتقاده بالدور الضعيف للمجلس في الحياة السياسية، وضعف صلاحياته، وهيمنة الحزب الوطني الديمقراطي على معظم مقاعده مما يجعل من فوز حزب الوفد بعدد كبير من المقاعد يتطلب جهدا كبيرا. وتمويلا أكبر للدعاية الانتخابية. وهذا ما أدى لفقدانه الرغبة في المنافسة على المقاعد في مجلس الشورى. وفي ظل اختلاف البيئة السياسية وتغير الوضع بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ يتضح أن حزب الوفد لم يحصل سوى على ١٤

مقعدا بنسبة لا تتجاوز ٨٪ وهذا يدل على ضعف تمثيله في مجلس الشورى وعدم اهتمامه بتغير سياساته، ووضع خطط لزيادة تمثيله حتى في ظل وجود انتخابات نزيهة وإشراف قضائي كامل، وعندما عاد النظام السياسي المصري للأخذ بنظام المجلسين في الحياة النيابية، وأجريت انتخابات مجلس الشيوخ في عام ٢٠٢٠ استمر الضعف في تمثيل حزب الوفد في مجلس الشيوخ مقارنة ببعض الأحزاب السياسية حديثة النشأة، مما يوضح استمرار سياسة الحزب سواء من حيث تقديم عدد مرشحين ضعيف، أو من حيث الدعاية الانتخابية لمرشحي الحزب، وضرورة زيادة مقار الحزب في المراكز والقرى، وتقديم مرشحين يتمتعوا بقدر كبير من الشعبية، لذلك تُعد ضرورة مراجعة الحزب لسياساته الانتخابية وبرنامجه الحزبي ضرورة ملحة ومدخلاً لكي ترتفع نسبة تمثيله، في ظل تصاعد متزايد لتمثيل أحزاب حديثة النشأة في الحياة السياسية المصرية.

المحور الثالث: التمثيل السياسي لحزب الوفد في المحليات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١:

أجريت انتخابات المجالس الشعبية المحلية عام ١٩٩٧، ٢٠٠٢ وفقاً للنظام الفردي الخالص، وبعد أن كان من المقرر أن تنعقد انتخابات المحليات عام ٢٠٠٦ تم تأجيلها عامين، لإجراء تعديلات على قانون الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩، وإجراء انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى عام ٢٠٠٧، وفي ٢٠٠٨/٢/١٧ أصدر الرئيس الأسبق حسني مبارك قراراً جمهورياً بفتح باب الترشيح لانتخابات المجالس الشعبية المحلية، وجدير بالذكر هنا أن نظام الدوائر في الانتخابات العامة المصرية يتضمن مشكلات كبيرة، حيث كان يوجد صعوبة في تحديد قواعد ثابتة ومحددة للدوائر الانتخابية، وتتضح هذه المشكلة في انتخابات مجلس الشورى التي تقوم على عدد محدود من الدوائر وهي ٨٨ دائرة، وبالتالي تكون المشكلة أكبر بالنسبة للدوائر الخاصة بانتخابات مجلس الشعب حيث إنها أكثر عدداً فتصل إلى (٢٢٢) دائرة، ومن الطبيعي أن تشكل مشكلة عظمى بالنسبة للدوائر الخاصة بالانتخابات المحلية التي تصل إلى ٥١٥٠ مجلساً، كما تكمن المشكلة في التباين في عدد الدوائر الانتخابية، وتباين عدد المسجلين بها، وتباين عدد المؤهلين للانتخاب، واختلاف طبيعة الدائرة الواحدة بين الريف والحضر، وأخيراً تباين المساحات الجغرافية للدوائر. وجاءت النتائج بفوز الحزب الوطني بنسبة تقدر بحوالي ٩٦٪ من جملة المقاعد في المجالس المحلية، بنحو ٥١ ألف مقعد، فيما حصل حزب الوفد على نحو ٢٥٥ مقعداً موزعة على ٢١ محافظة إضافة إلى مدينة الأقصر، منهم ١٢ مقعداً بالتزكية، وحصل حزب التجمع على ١٥٠ مقعداً، منهم ٢٥ مقعداً بالتزكية، وحصلت الجبهة الديمقراطية على ٦ مقاعد منها أربعة مقاعد بالتزكية، والحزب الناصري حصل على ١٧ مقعداً جميعها بالتزكية، وحصل المنشقون عن حزب الغد فيما يطلق عليهم " جبهة موسى مصطفى" على مقعد واحد[٣٤].

وجدير بالذكر هنا حالة الهزل الشديد والضعف التي تعاني منها أحزاب المعارضة كافة ومن ضمنها حزب الوفد، حيث لم يقدموا مجتمعين في انتخابات المجالس المحلية سوى ٣٥٠٠ مرشح في مقابل العدد الضخم الذي تقدم به الحزب الوطني، مما يوضح أن أحزاب المعارضة مجتمعة على الرغم من تباين قوتها وحجمها وتنظيمها، لم تستطع الدفع بما يتجاوز نسبة ١٥ % فقط من عدد مقاعد المجالس الشعبية، مما جعلها عرضه للانتقاد من قبل الرأي العام، وقواعدها الاجتماعية.

في ضوء ما سبق توضح الدراسة محاولة لتفسير التحول في دور حزب الوفد خلال فترة الدراسة:

أولاً: اتسم التمثيل السياسي لحزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية في الفترة من (٢٠٠٠)م إلى (٢٠١٠)م بالضعف والمحدودية الشديدة، حيث لم تتجاوز نسبة تمثيل حزب الوفد في مجلس الشعب عام (٢٠٠٠– ٢٠٠٥– ٢٠١٠) نسبة ٢٪ من المقاعد داخل المجلس، وذلك على الرغم من التغيير في القيادة داخل الحزب عن طريق الانتخابات الدورية، وارتفاع معدل دوران النخبة داخل الهيئة البرلمانية للحزب بما يتجاوز نسبة ٨٠٪، مما يتضح معه أن السبب في ضعف التمثيل السياسي لحزب الوفد قد يعود إلى أسباب داخلية أخرى تتعلق بالصراعات والخلافات على رئاسة الحزب والتي وصلت إلى ذروتها في الخلاف الشديد بين رئيس حزب الوفد الأسبق نعمان جمعة ومحمود أباظة، وقد أثرت هذه الخلافات بشكلٍ أو بآخر على مكانة الحزب في الشارع السياسي المصري، كما هناك أسباب أخرى تعود إلى طبيعة النظام السياسي القائم في تلك الفترة ورئاسة رئيس الجمهورية للحزب الوطني، وهو الذي ربما يكون قد أخل بدرجة كبيرة بالمنافسة بين أحزاب المعارضة ومنها حزب الوفد مع الحزب الوطني.

ثانياً: بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ تغيرت الظروف السياسية بشكل كبير، حيث أصبحت البيئة السياسية بيئة مناسبة، كما لم يعد هناك وجود لحزب برئاسة رئيس الجمهورية والذي يجعل المنافسة بين الأحزاب متساوية ومتكاملة، ولكن على الرغم من التغير في البيئة السياسية جراء ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو٢٠١٣ إلا أنه من الملاحظ استمرار الضعف في نسبة التمثيل السياسي لحزب الوفد في مقابل ارتفاع نسبة التمثيل السياسي لأحزاب أخرى حديثة النشأة. وكما يوضح التحليل فإن التغير في البيئة السياسية لم يمثل عاملاً جوهريا في استمرار التمثيل المحدود لحزب الوفد وإنما السبب الأهم في هذا الشأن ربما يعود على مشكلات هيكلية داخل حزب الوفد سواء ما يتعلق بالمقار وعدد المرشحين أو التماسك الداخلي في الحزب.

خاتمة

نخلص من تحليل نسبة تمثيل حزب الوفد في البرلمانات والمجالس المحلية من ٢٠٠٠إلى ٢٠٢٠ إلى أن تغيُر البيئة السياسية لم يكن ذا أثر كبير على تمثيل حزب الوفد، وبالرجوع إلى النتائج السابقة يتضح أن تمثيل الوفد في مجلس الشعب عام (٢٠٠٠،٢٠٠٥،٢٠١٠) لم يتجاوز نسبة ٢٪، في مقابل تصاعد كبير للمستقلين مما يدل على عجز كبير وخلل في السياسات التي تتبعها الأحزاب السياسية المصرية بما فيها حزب الوفد، تتسبب في عزوف المرشحين عنهم وتفضيلهم الترشح كمستقلين، كما يتضح أن تمثيل حزب الوفد فيما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ لم يتجاوز في أحسن الأحوال نسبة ٧٪ من المقاعد في مجلس النواب، والذي يمكن استنتاجه من ذلك أن حزب الوفد في فترة ما بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ وبعد غياب الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان يحصل على معظم المقاعد في مجلسي الشعب والشورى والمحليات، ولم يحدث طفرة كبيرة حيث زادت نسبة تمثيله حوالي ٥٪، وذلك يجعل ضرورة مراجعة حزب الوفد لسياساته ضرورة ملحة كونه من أقدم الأحزاب السياسية المعارضة في مصر وكونه الحزب الأكثر تمثيلاً وتكيفاً مع المتغيرات في البيئة السياسية من أحزاب ما قبل ثورة ٢٥ يناير. لم يمثل بنسبة كبيرة كما كان من المتوقع أن يحدث تناسب مع عراقة الحزب ومكانته التاريخية في الحياة الحزبية المصرية.

الهوامش:

١-عبد العالي عبد القادر، محاضرات النظم السياسية المقارنة، (كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة السعيدة ،٢٠٠٨) ص ص٣١-٣٢

٢-كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، (الكويت: الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧)، ص ٩٣-٩٥

اليمار لاذقاني، ماهية الحزب السياسي تنظيماً وسياسياً، متاح للاطلاع من خلال الرابط:-https://www.geo-strategic.com/2023/04/blog-post_8.html

٤- احمد جويد، المرحلي والاستراتيجي في عمل الاحزاب السياسية، متاح للاطلاع من خلال الرابط: https://annabaa.org/nbanews/2011/07/196.htm

٥-فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، (القاهرة: المؤسسة الجماعية للدراسات والنشر،١٩٩٨)، ص٣٥٧

٦-دعاء رياض، التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفاعلية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما، بحث في تطوير الفكر الاداري، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: جامعة القاهرة، ٢٠١٥)، ص١٢

٧-عبد المنعم المشاط، قاموس المفاهيم السياسية، (جامعة القاهرة: مكتبة الشروق الدولية،٢٠١١)، ص٤٧

٨-التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٢٩٦:٢٩٧.

٩-محمد صاوي، الانتخابات البرلمانية وعملية التنمية السياسية في مصر (١٩٨٤-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٨)، ص١١٧:١١٩

١٠-لتقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٤٩٤

١١-مجلس الشعب المصري (١٩٨٤-٢٠٠٥)، مجلة النهضة، مرجع سابق، ص ٢١

١٢-دعاء حسين، أحزاب المعارضة وانحسار الدور في وقت الاستحقاق، مجلة الديمقراطية، عدد ٢١، يناير ٢٠٠٦، ص ١٣٥:١٤٣

13-Jeremy M. Sharp, Egypt: 2005 Presidential and Parliamentary Elections, CRS Report for Congress,15 january 2006, Available at the link: https://digital.library.unt.edu/ark:/67531/metacrs10216/m1/1/high_res_d/RS22274_2006Jan15.pdf

١٤- احمد تهامي، ظاهرة المستقلين بين الفوضى والحراك السياسي، مجلة الديمقراطية، عدد ٢١، ٢٠٠٦، ص ١٤٨

١٥-التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٤٢٨:٤٢٩

١٦-إسماعيل إبراهيم، الدستور في عهد مبارك تعديلات صنعت أزمات ومهدت لثورة يناير، تم النشر بتاريخ:٢٠٢٠/٢/٢٥، تم الاطلاع بتاريخ:٢٠٢٣/١/٢، متاح من خلال الرابط:
https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25022020&id=9d55f56b-4ee3-40ff-a233-d4859dedca88

١٧-محمد سعد، قضايا وإشكاليات انتخابات ٢٠١٠، الديمقراطية، عدد٤١، يناير ٢٠١١، ص ٣٢،٣٣

١٨-التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص٤٤٤،٤٤٥

١٩- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠١٠، مرجع سابق، ص ٤٥٩

٢٠-انتخابات مجلس الشعب المصري ٢٠١١-٢٠١٢، متاح على الرابط: https://www.marefa.org/

٢١-الشيماء على، رؤية عينة من الجمهور الخاص لانتخابات مجلس الشعب ٢٠١١-٢٠١٢، المجلة الاجتماعية القومية، عدد ١، يناير ٢٠١٤، ص ٣٩،٤٠

22- Kera news, Egyptians Abroad Vote From Afar, Published November 27, 2011, Available at the link: https://www.keranews.org/2011-11-27/egyptians-abroad-vote-from-afar

٢٣-محمد أبو الحسن، برلمان ٢٠١٥ إرادة شعب وضمير وطن، الهيئة العامة للاستعلامات، ص ٢٥، متاح على الرابط : https://www.sis.gov.eg/section/999/7532?lang=ar :

٢٤-الهيئة الوطنية للانتخابات، متاح على الرابط: https://parliament2015.elections.eg/about-election/house-of-representatives-

٢٥- احمد أبو الحسن، برلمان ٢٠١٥ إرادة شعب وضمير وطن، مرجع سابق، ص٧٥

٢٦-الجريدة الرسمية، تعديل قوانين تنظيم مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب والهيئة الوطنية للانتخابات بالقانون ١٤٠ لسنة ٢٠٢٠، عدد ٢٦ مكرر، يوليو ٢٠٢٠، ص ٥،٦

٢٧-محمود إبراهيم، انتخابات مصر البرلمانية: الاستقرار والمشاركة، مجلة الديمقراطية، عدد ٨١، يناير ٢٠٢١، ص١٥٥

٢٨-هند حسين، الدور البرلماني لمجلس الشورى المصري في الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠٠٨، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ٣٠:٣٥

٢٩-الهيئة العامة للاستعلامات، محطات هامة في تاريخ حياة مجلس الشيوخ المصري، مرجع سابق، متاح على الرابط : https://www.sis.gov.eg/section/90/14735?lang=ar

٣٠- طه محمد، التجديد النصفي لمجلس الشورى، مجلة الديمقراطية، عدد ١٥، يوليو ٢٠٠٣، ص ٢١٧:٢١٨

٣١-انتخابات مجلسي الشعب والشورى نوفمبر ٢٠١١- ٢٠١٢، مرجع سابق

٣٢-طه محمد، التجديد النصفي لانتخابات لمجلس الشورى، مجلة الديمقراطية، عدد يوليو٢٠٠٧، ص ١٩٣:١٩٤

٣٣- انتخابات مجلسي الشعب والشورى نوفمبر ٢٠١١-٢٠١٢، مرجع سابق، ص ٦

٣٤-الجريدة الرسمية، قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون مجلس الشيوخ، عد ٢٦ مكرر، أول يوليو ٢٠٢٠، ص ١٢

٣٥- محمد حامد، خريطة الفائزين في مجلس الشيوخ، تم النشر بتاريخ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠، متاح على الرابط: https://www.elwatannews.com/news/details/4981052